

تطور مهنة محاسبة الحسابات في الجزائر وأبرز العوائق التي تواجهها

THE EVOLUTION OF THE ACCOUNTING PROFESSION IN ALGERIA AND THE MAIN OBSTACLES IT FACES

بدادرة مريم

جامعة: فرحات عباس سطيف 01
bedadra.audit@gmail.com

المؤلف المراسل*

Reçu 24/11/2024	Accepté 17/12/2024	Publié en ligne 20/12/2024
-----------------	--------------------	----------------------------

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع مهنة محاسبة الحسابات في الجزائر من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للمهنة والتشريعات المنظمة لها وكذا شروط ممارستها مع إبراز أهم العوائق والتحديات التي تواجهها. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في سرد ماجاءت به القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة مع التركيز على قانون 10-01. من أهم النتائج التي توصلنا إليها هو أن مهنة محاسبة الحسابات في الجزائر قد شهدت تطورا نسبيا ومع ذلك لا تزال بعيدة على المستوى العالمي فرغم وجود التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة إلى أن الفراغ الكبير بين تلك التشريعات يدل على إهمال المهنة وعدم الإهتمام بها بالشكل الكافي ويمكن إرجاع ذلك إلى العوائق والتحديات التي تعاني منها على غرار العوائق الإدارية والقانونية وكذا العوائق المتعلقة بالمهنة كإهمال أهميتها والنظر إليها كإلزامية قانونية و التحديات التي تواجه المهنة على غرار فشل التدقيق والثقة في مهنة محاسبة الحسابات وكذا نظم المعلومات والتكنولوجيا . وقد وضعنا عدة إقتراحات أبرزها العمل على تفعيل وإعادة النظر في النصوص القانونية والتنظيمية لضمان ممارسة مهنية كفأة ترفع من مستوى التطلعات الوطنية لمواكبة المستويات العالمية، وضرورة إنفتاح المهنة على الخارج من خلال إجراء تريضات للمهنيين في الدول التي تملك تجربة عالية في تطبيق المعايير الدولية للتدقيق من أجل الرفع من كفاءة المهنيين.

الكلمات المفتاحية: قانون 10-01؛ عوائق؛ محافظ الحسابات؛ مهنة محاسبة الحسابات.

Abstract:

This study aims to highlight the reality of the accounting profession in Algeria by examining its historical development, the legislation regulating it, and the conditions for its practice, highlighting the most significant obstacles and challenges facing it. A descriptive approach was used to present the provisions of the laws and legislation regulating the profession, with a focus on Law 10-01. One of the most important findings we reached is that the accounting profession in Algeria has witnessed relative development; however, it still lags behind the global level. Despite the existence of legislation and laws regulating the profession, the large gap between these laws indicates the neglect of the profession and

the lack of sufficient attention paid to it. This can be attributed to the obstacles and challenges it faces, such as administrative and legal obstacles, as well as obstacles related to the profession, such as neglecting its importance and viewing it as a legal obligation. Challenges facing the profession include the failure of auditing and confidence in the auditing profession, as well as information systems and technology. We have put forward several proposals, most notably working to activate and review legal and regulatory texts to ensure efficient professional practice that raises national aspirations to keep pace with global standards. We also emphasize the need to open up the profession to the outside world by conducting internships for professionals in countries with extensive experience in applying international auditing standards, in order to enhance the competence of professionals.

Keywords: Law 10-01; Obstacles; Accountant; Accountant profession

مقدمة:

تشهد مهنة محاسبة الحسابات إصدارات متتالية للهيئات المهنية المختصة من تشريعات ومعايير بهدف ضبط المهنة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وذلك نظرا لدور الذي تلعبه هذه المهنة في تحقيق أهداف المؤسسات والحفاظ على ممتلكاتها وضمان مصداقية القوائم المالية التي تعتبر الأساس في اتخاذ القرارات، خصوصا بعد الفضائح التي شهدتها أكبر الشركات العالمية وتواطئ شركات التدقيق في بعضها (مثل شركة آرثر أندرسون).

وفي خضم هذا التطور الملحوظ ومتسارع للمهنة على المستوى العالمي. عمدت الجزائر إلى الإهتمام بهذه المهنة و تطويرها في محاولة منها لمسايرة تلك التطورات العالمية وضمان مصداقية التقارير المالية، وهذا من خلال سن تشريعات في كل مرة لضبط هذه المهنة وفقا لما يساير التطورات العالمية مع الحفاظ على خصوصية وطبيعة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ولعل أهمها قانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وكذا إصدار معايير جزائرية للتدقيق. وبالنظر إلى واقع مهنة محاسبة الحسابات في الجزائر نجد أنها تعاني من الإهمال ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وهذا يعود إلى مجموعة من العوائق والتحديات التي تواجه المهنة رغم وجود عدة تشريعات لضبطها.

الاشكالية:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية ماهي أبرز المراحل التي مرت بها مهنة محاسبة الحسابات في الجزائر وأهم العراقيل التي تواجهها؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تحديد مفهوم مهنة محاسبة الحسابات ومراحل تطورها بالجزائر؛
- التعريف بشروط ممارسة مهنة محاسبة الحسابات في الجزائر وأبرز مهامه؛
- إبراز أهم العراقيل والتحديات التي تواجه مهنة محاسبة الحسابات بالجزائر.

أهمية الدراسة: تكن أهمية هذه الدراسة في الاعتبار التالية:

- ضرورة الإهتمام بمهنة محاسبة الحسابات في الجزائر؛

- الوقوف على أبرز المراحل التي مرت بها مهنة محافظة الحسابات بالجزائر واهم العراقيل التي تواجهها.

المنهج المتبع: تم الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره الانسب لتوضيح واقع مهنة محافظة الحسابات بالجزائر من خلال سرد ما جاءت به القوانين والمراسيم التنفيذية بخصوصها.

وللاجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى محورين:

المحور الاول: تنظيم مهنة محافظة الحسابات في الجزائر؛

المحور الثاني: العراقيل التي تواجه مهنة محافظة الحسابات في الجزائر.

1. تعريف مهنة محافظة الحسابات :

تعرف مهنة محافظة الحسابات على أنها المراقبة المطبقة من قبل مهني مؤهل للمصادقة على مصداقية وإنتظامية الكشف المالية والحسابات السنوية للمؤسسة: كحساب النتائج ودفتر الجرد والميزانية¹

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التدقيق على "أنه عملية منهجية ومنظمة لجمع وتقييم القرائن والادلة بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الاحداث والانشطة الإقتصادية وذلك لتحديد مدى التطابق والتوافق بين المعايير المقررة وتلك النتائج وتبلغ الاطراف المعنية بنتائج التدقيق"².

و بالتالي فان مهنة محافظة الحسابات هي عملية المصادقة على صدق المعلومات المالية المعلن عنها في القوائم المالية بعد مراجعتها من قبل شخص مستقل ومحترف يبدي رأي محايد.

2. تطور مهنة محافظة الحسابات في الجزائر:

عرفت مهنة محافظة الحسابات في الجزائر عدة إصلاحات منذ الاستقلال وهذا من خلال إصدار قوانين تشريعية بغية مواكبة التطورات العالمية مع مراعات خصوصية البيئة الجزائرية. و فيما يلي ندرج أهم تلك القوانين والتشريعات:

الجدول 01: مراحل تطور مهنة محافظة الحسابات في الجزائر

الفترة بعد 1962 إلى 1969			
القوانين والتشريعات	المضمون	الهيئة المسؤولة	مميزات الفترة
إتفاقيات إيفيان القوانين الفرنسية	مراقبة الحسابات للوقوف على صحتها	وزارة المالية	- فراغ كبير وضعف المهنة نظرا للتخطيط المركزي؛ - التبعية للقوانين الفرنسية؛ - نقص التنظيم والكفاءات.
الفترة ما بين 1969 و 1970			

- بداية الإهتمام بتنظيم المهنة؛ -نقص الكفاءات والخبرات؛ -إحتكار الدولة للمهنة؛ -عدم ضبط الممارسة المهنية للمهنة.	وزارة المالية	قرر بتعسن محافظ الحسابات من طرف وزارة المالية	الأمر 69-107 المؤرخ في 1969/12/31 (قانون المالية 1970)
		تم التحديد الصريح لواجبات ومهام محافظ الحسابات	المرسوم 70-173 المؤرخ في 1970/11/13
الفترة ما بين 1971 إلى 1988			
-لاتزال المهنة تحت إحتكار و وصاية الدولة؛ - لاتزال المهنة تعاني من النقائص و سوء التنظيم؛ -إستقلالية المؤسسات العمومية وخضوعها للقانون التجاري وبالتالي مراجعة حساباتها والمصادقة عليها من مختصين كمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين	مجلس المحاسبة	حدد تنظيم مهنة محافظة الحسابات وضبط الممارسة المهنية لها	الأمر 71-82 في 1971/12/29
		متعلق بالمخطط الوطني المحاسبي	الامر 75-25 في 1975/04/29
		تشكيل مجلس المحاسبة مهمته مراقبة المؤسسات والوقوف على صحة وإنتظام حساباتها	القانون 80-05 في 1980/03/31
		فتح المجال أمام المهنيين المستقلين لمزاولة مهنة محافظة الحسابات	القانون التوجيهي 88-01 في 1988/01/12.
		الفترة ما بين 1991 و 2001	
-فتح المجال أمام الممارسة الحرة للمهنة؛ -أصبحت المهنة مستقلة وحيادية حرة مفتوحة لمن تتوفر فيهم الشروط؛ -زوال إحتكار الدولة ووصايتها على المهنة؛ -تطور ملحوظ فيممارسة المهنة؛	هيئة مستقلة المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمعتمدين	إنشاء المصنف الوطني للخبراء ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وتكليفه بالسهر على تنظيم المهنة	قانون 91-08 في 1991/04/27
		إنشاء مجلس النقابة الخاصة بالمهنة	المرسوم التنفيذي 92-20 في 1992/01/13
		يتعلق بتحديد آتاعاب محافظي الحسابات	قرار مؤرخ في 1994/11/07
		تضمن القانون الخاص بأخلاقيات المهنة	المرسوم التنفيذي 96-136 في 1996/04/15
		تضمن انشاء المجلس الوطني للمحاسبة(CNC) مكلف بالبحث والتطوير في مهنة المحاسبة	المرسوم التنفيذي 96-318 في 1996/09/25

-مرجعية المهنة لم تتغير نحو المعايير الدولية للمراجعة.		تضمن كيفية تعيين محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري	المرسوم التنفيذي 431-96 في 1996/12/30.
		متمم للمرسوم 20-92 تضمن إضافة ممثل للدولة من وزارة المالية.	
		حدد الإجازات والشهادات التي تخول الحق في ممارسة المهنة.	قرار مؤرخ في 1998/03/28
		تضمن الموافقة على الشهادات وشروط الخبرة المهنية لممارسة المهنة.	قرار مؤرخ في 1999/03/24
		حدد تشكيل مجلس النقابة للمهنة وضبط اختصاصاته وقواعد عمله.	المرسوم 421-01 في 2001/12/20
الفترة من 2002 إلى يومنا هذا			
-دخول الأجانب ممارسة المهنة وإطلاعهم على تفاصيل الإقتصاد الوطني؛ -إضطراب كبير في ممارسة المهنة؛ -إنهاء الطابع الحر للمهنة وإعادة إخضاعها لوزارة المالية؛ -الفوضى وسوء التنظيم؛	المجلس الوطني للمحاسبة	مناقشة إسترجاع الوصاية على تنظيم المهنة	بيان مجلس الوزراء في 2009/12/30
		تضمن إنشاء مجلس وطني لمحاسبة تحت سلطة وزارة المالية لمتابعة وتنظيم المهنة	القانون 01-10 في 2010/06/29
		تضمنت تفسيرات القانون 01-10 لتنظيم المهنة	المراسيم من 11-24 إلى 11-23 في 2011/02/27
		حدد معايير تقارير محافظ الحسابات و أشكال وأجال إرسالها	المرسوم التنفيذي 202-11 في 2011/06/26
		حدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات	قرار مؤرخ في 2013/07/24
		حدد كفاءات تسليم تقارير محافظ الحسابات	قرار مؤرخ في 2014/02/12

-إصدار 16 معيار جزائري للتدقيق.	تضمن وضع خيز التنفيذ 04 معايير جزائرية التدقيق (210، 505، 560، 580)	مقرر 002 2016/02/14 في
	تضمن إصدار لمجموعة من معايير التدقيق الجزائرية (300، 500، 510، 700)	مقرر 150 المؤرخ في 2016/1110
	تضمن إصدار لمجموعة من معايير التدقيق الجزائرية (520، 570، 610، 620)	مقرر 23 2017/07/15 في
	تضمن إصدار لمجموعة من معايير التدقيق الجزائرية (230، 501، 530، 540)	المقرر 77 المؤرخ في 2018/09/24

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

- جمال عمورة، ضرورة إصلاح مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2011، ص ص 81-84.
- أحمد حابي، أفاق تبني معايير التدقيق الجزائرية للتدقيق -دراسة إستطلاعية لأراء محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، ص ص 1282-1283.

من خلال ما جاء في الجدول يتبين أن المهنة عرفت تطورا نسبيا فبعد أن كانت تحت إحتكار الدولة طيلة الفترة الممتدة من 1962 إلى 1991 صدر قانون 08-91 ليحررها وتصبح بذلك مهنة مستقلة وحيادية ، ثم تراجعت المهنة لتشهد تطورا بطيئا في ظل غياب التشريعات والإصلاحات والذي اعتبره المختصون عدم إحاطة بمتطلبات المهنة لتحقيق أهدافها خصوصا في الفترة الممتد من 2001 إلى غاية 2010 أين جاء قانون 01-10 والذي مكن من إعاد تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق بالجزائر مع محاولة الدولة لإستعادة الكثير من الصلاحيات التي تنازلت عنها في قانون 08-91. والملاحظ أن المهنة لا تزال تعاني من الإحتكار وسوء التنظيم وعدم مسايرتها لمتطلبات المعايير الدولية للمراجعة.

3. شروط ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر:

لقد نص القانون 01-10 على أن أي شخص طبيعي كان أو معنوي يمكنه ممارسة مهنة التدقيق إذا توفرت فيه الشروط

التالية³:

- أن يكون جزائري الجنسية؛
- أن يجوز على شهادة لممارسة المهنة، وذلك بمجازته على الشهادة الجزائرية أو شهادة معترف بمعادلتها للخبرة المحاسبية أو لمحافظة الحسابات؛
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جنحة أو جنائية مخلة بشرف المهنة؛
- أن يكون معتمد من طرف الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظة الحسابات؛
- أن لا تتوفر فيه حالة من حالات التنافي المنصوص عليها حسب القانون 10-01
- أن يؤدي اليمين المنصوص عليه قانونيا أمام المجلس القضائي المختص إقليميا محل تواجد مكاتبهم.

بالإضافة إلى هذه الشروط العامة توجد شروط المعرفة المتخصصة لممارسة مهنة التدقيق على غرار⁴:

- التعليم للحصول على التأهيل العلمي إذ يجب أن يكون على درجة كبيرة من التحصيل العلمي في مجالي المحاسبة و التدقيق،
- التدريب للحصول على التأهيل العملي إذ يجب على كل مهني أن يجري التدريب الملائم لمقابلة متطلبات المهام التي تنتظره، عن طريق قضاء فترة زمنية محددة لدى أحد مزاوي المهنة؛
- الامتحان التأهيلي لتقييم مدى اكتساب الطالب للعنصرين السابقين أي لاختبار مدى استيعاب الطالب للمعرفة المهنية المتخصصة ومدى امتلاكه للمهارات اللازمة للممارسة المهنية.

4. مهام محافظ الحسابات:

تتمثل مهام محافظ الحسابات وفق ما نصت عليه المادة 23 من قانون 10-01 فيما يلي⁵:

- يشهد أن الحسابات السنوية صحيحة ومنظمة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الامر بالنسبة لممتلكات الشركات والهيئات ووضعيتهم المالية؛
- فحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير التسيير الذي يقدمها المديرون للشركاء أو المساهمين أو حاملي الحصص؛
- إبداء رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو الميسرين؛
- تقدير شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها و الهيئات أو المؤسسات التابعة لها أو بين الهيئات والمؤسسات التي تكون فيها للقائمين بالادارة أو الميسرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- إعلام الجمعية العامة والميسرين أو هيئة المدولة المؤهلة، بكل نقص قد إطلع عليه أو يكتشفه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار إستغلال المؤسسة أو الهيئة.

ولالإشارة فإن هذه المهام تخص فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

المحور الثاني: العوائق التي تواجه مهنة محافظة الحسابات في الجزائر:

تواجه مهنة محافظة الحسابات في الجزائر عدة عراقيل تقف أمام تطورها ومواكبتها للتطورات العالمية ولعل أبرزها:

1. عوائق قانونية وإدارية:

وتتمثل هذه العوائق في⁶:

- عدم وضوح التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة وإفتقارها لتفسير؛
- خضوع المهنة لوصاية وزارة المالية مما يفقدها إستقلاليته؛
- فراغ كبير في التشريع الخاص بالمهنة وبطئه مما إنعكس سلبا على تحقيق أهدافها؛
- النصوص القانونية التي تتعلق بحماية المدقق من أي ضغوطات غير واضحة وغير صارمة؛
- عدم مشاركة وإهمال المهنيين في الاصلاحات المنتهجة للمهنة.

2. عوائق مرتبطة بالمدققين:

تنبع هذه العوائق من المهنيين بحذ ذاتهم على غرار⁷:

- عدم كفاءة بعض المهنيين؛
- عدم الادراك الجيد لمعايير التدقيق من قبل محافظي الحسابات؛
- أتعاب محافظي الحسابات غير ملائمة للعمل المبذول؛
- غياب المنافسة الشريفة لبعض محافظي الحسابات ؛
- الجمع بين مسك المحاسبة والتدقيق وتقديم الاستشارات في وقت واحد مما يتعارض مع أخلاقيات المهنة؛
- تواصل بعض محافظي الحسابات وعدم حيادهم عند التعامل مع إدارة المؤسسات محل التدقيق؛
- قلة الوسائل المطلوبة لتدقيق وصغر حجم مكاتب التدقيق.

3. عوائق خاصة بالمهنة:

توجد عدة عراقيل مرتبطة بالمهنة ومنها⁸

- النظر للمهنة على أنها إلزامية قانونية فقط وتجاهل أهميتها الحقيقية؛
- ضعف الآليات والهيكل اللازمة للقيم بالمهنة؛
- عدم مسايرة المهنة لتطورات العالمية وبطء شديد في تطورها؛

- نقص كبير في الخبرات والكفاءات المسيرة للمهنة؛
- غياب المراكز التدريب وقلّة الدورات التكوينية والتعليمية للمدققين؛
- غياب النصوص القانونية الواضحة التي تحمي المهنة من أي ضغوطات؛
- غياب ميزة الاستقلالية والحيادية للمهنة بسبب وصاية وزارة المالية عليها؛
- غموض النظام المحاسبي المالي في الكثير من النقاط؛
- تأخر إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق وعدم وجود دورات لمناقشتها؛ ممارسة المهنة من قبل مدققين غير معتمدين؛
- عدم الإلتزام بأخلاقيات المهنة أثر سلبا على الممارسة المهنية للتدقيق.

وبالإضافة إلى هذه العوائق توجد عدة تحديات تصعب من عمل الهيئات المختصة في الجزائر على تطوير المهنة منها⁹:

- الثقة في مهنة التدقيق فعلى المدققين كسب ثقة المتعاملين من خلال تحسين مستوى أدائهم؛
- فشل التدقيق والذي ينتج عن إصدار تقارير خاطئة لعدم الالتزام بالمعايير والتقارير؛
- ضعف نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية مما يسبب مشاكل عديدة لمحافظي الحسابات؛
- إستقلالية محافظي الحسابات والذين يتعرضون لضغوطات تصعب عليهم وضع تقارير موضوعية؛
- نظم المعلومات والتطور التكنولوجي واللذان يعتبران تحديا كبيرا امام محافظ الحسابات وعليه التحكم بهما.

الخاتمة:

سعت الجزائر إلى تنظيم مهنة محاسبة الحسابات من خلال إصدار تشريعات منظمة للمهنة ومع وجود عدة عوائق وتحديات سار تطورها بوتيرة متباطئة مما جعلها بعيدة بشكل كبير على المستوى العالمي الذي تعيشه المهنة وبالتالي لانزال مهنة التدقيق في الجزائر إلى يومنا هذا تعاني من الإهمال وسوء التنظيم والإحتكار. ومن خلال ماتم عرضه في الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- وجود مجموعة من التشريعات والقوانين مهمتها الأساسية ضبط وتنظيم مهنة محاسبة الحسابات في الجزائر؛
- وجود فراغات كبيرة بين التشريعات وتأخر المشرع في إصدار المعايير (آخر إصدار منذ 6 سنوات) مما يدل على عدم الإهتمام بالمهنة وكذا بالمعايير؛
- عدم قيام الجهات المختصة بدور فعال في تثقيف المجتمع بأهمية التدقيق و في تطوير مستوى كفاءة محافظي الحسابات؛
- تعاني مهنة محاسبة الحسابات في الجزائر قصورا كبيرا فيما يتعلق بالمعرفة المتخصصة التي يجب أن يكتسبها المرشح لممارسة المهنة؛

- تشهد أغلب المؤسسات في الإقتصاد في الجزائر غيابا لقسم التدقيق مع ضعف نظام الرقابة لها؛
وبالتالي تواجه مهنة التدقيق في الجزائر عدة عراقيل وتحديات يجب مواجهتها والتصدي لها من أجل النهوض بالمهنة والإرتقاء بها إلى المستويات العالمية. وقد وضعنا مجموعة من الإقتراحات:

- العمل على تفعيل وإعادة النظر في النصوص القانونية والتنظيمية لضمان ممارسة مهنية كفأة ترفع من مستوى التطلعات الوطنية لمواكبة المستويات العالمية؛
- ضرورة إنفتاح المهنة على الخارج من خلال إجراء ترجمات للمهنيين في الدول التي تملك تجربة عالية في تطبيق المعايير الدولية للتدقيق من أجل الرفع من كفاءة المهنيين؛
- يجب الإهتمام بأخلاقيات المهنة لتجاوز المنافسة غير الشريفة مع فرض عقوبات صارمة على مرتكبي المخالفات؛
- ضرورة تمتع الهيئة المنظمة للمهنة بالإستقلال الكامل عن الجهاز التنفيذي والتشريعي، وذلك للحفاظ على إستقلال أعضاء الهيئة خاصة عندما يتعلق الأمر بمراجعة حسابات المؤسسات العمومية أو المختلطة.
- توفير الإصدارات التفسيرية والتعديلية لمعايير التدقيق الجزائرية، وتوسيع عملية الانتاج العلمي في المهنة.

الهوامش والمراجع:

¹ Belaiboud Mokhtar, **Pratique de l'audit conforme aux normes IAS/IFRS et au SCF**, Edition Berti, Alger, 2011, P10.

² توماس ولیم، هنكي أمرسون، ترجمة أحمد حجاج وكمال الدين سعيد، المراجعة بين التنظيم والتطبيق، دار المريح للنشر، الرياض، 2010، ص26.

³ قمازي نجوم وعمرش إيمان، معايير التدقيق الجزائرية ومدى توافقها مع المعايير الدولية للتدقيق، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد26، العدد01، 2023، ص247.

⁴ تمار خديجة، ممارسة مهنة تدقيق الحسابات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المالية و الأسواق، المجلد04، العدد01، 2017، ص351.

⁵ القانون 10-01، المؤرخ في 29/06/2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، 2010/07/11، ص7.

⁶ لقيطي الأخضر، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الواقع المهني بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2016.

⁷ طويل إسلام، واقع مهنة التدقيق في الجزائر و العراق التي تواجهها، الملتقى الوطني حول آليات تبني المراجعة في المنظمات، جامعة الجزائر3، 2022، ص ص 08-09.

⁸ نفس المرجع ص08.

⁹ سعيد قاسي، أحمد حريش، محاولة تقييم لواقع مهنة التدقيق في الجزائر على ضوء دراسة حالة مكاتب التدقيق بولاية مسيلة الجزائرية مع إمكانية الإستفادة من التجربة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 2017، ص ص 347-349.

- جمال عمورة، ضرورة إصلاح مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد06، العدد01، 2011، ص ص 81-84.

- أحمد حابي، أفاق تبني معايير التدقيق الجزائرية للتدقيق -دراسة إستطلاعية لأراء محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد01، ص ص 1282-1283.